السنة الرابعة والعشرون/ عدد خاص / شهر تشرين الثاني/ سنة 2026 تاريخ قبول النشر /2025/9/22

https://doi.org/10.31272/ijes.v24.1631

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

The impact of some internal determinants on financial flexibility and its enhancement: An applied study of a sample of commercial banks registered in the Iraq Stock Exchange during the period from (2007-2023)

تأثير بعض المحددات الداخلية في المرونة المالية وتعزيزها دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2007-2023)

لولاف سعيد شريف/الباحث
Lolav Saeed Shareef
larendosky@gmail.com

أ.م لينا ميخائيل لاوند المرادي/المشرف
Lina Mekhael Lawand Almuradi
Linalawand85@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة دهوك

Abstract

The study sought to shed light on the philosophical and cognitive dimensions associated with financial flexibility by analyzing the impact of a set of internal determinants on its enhancement or constraint. Several hypotheses were formulated to test the relationship between internal determinants represented by (market value, profitability, asset quality, bank size, deposit size, and bank age) in influencing financial flexibility as a dependent variable, which was measured using two indicators (cash balance ratio and financial leverage ratio). The applied side of the study relied on analyzing the data contained in the published annual financial reports of 12 commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange during the period (2007–2023). To achieve the objectives of quantitative statistical analysis, panel data analysis was employed through three main models: The Pooled Regression Model (PRM), the Fixed Effects Model (FEM), and the Random Effects Model (REM), with a comparison among these models conducted using the Fisher and Hausman tests. This analysis was carried out using the statistical software EViews-13. The study reached a set of conclusions, the most important of which is that financial flexibility is a dynamic concept influenced by both internal and external variables. However, the results of the statistical analysis showed that the internal determinants (market value, asset quality, deposit size, and bank age) had a more significant effect in explaining financial flexibility among the banks in the sample. As for the recommendations, the findings emphasized the necessity for banks

to employ financial flexibility in achieving sustainable returns rather than relying excessively on liquidity hoarding at the expense of profitability.

Keywords: Internal Determinants, Financial Flexibility, The Banking Sector.

المستخلص

سعى البحث الى تسليط الضوء على الأبعاد الفسلفية والمعرفية المرتبطة بالمرونة المالية، من خلال تحليل أثر مجموعة من المحددات الداخلية في تعزيز أو إضعاف المرونة المالية، وجرى وضع عدة فرضيات لإختبار العلاقة بين المحددات الداخلية المتمثلة ب(القيمة السوقية، الربحية، جودة الموجودات، حجم المصرف، حجم الودائع، عمر المصرف) في التأثير على المرونة المالية بوصفها متغيراً معتمداً وتم قياسها باستعمال مؤشري (نسبة الرصيد النقدي، نسبة الرافعة المالية). اعتمد الجانب التطبيقي للبحث على تحليل البيانات الواردة في التقارير المالية السنوية المنشورة لـ(12) مصرفاً تجارياً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية، خلال المدة (2007-2023). ولتحقيق أهداف التحليل الإحصائي الكمي تم استعمال أسلوب تحليل البيانات اللوحية (Panel Data Analysis)عبر ثلاثة نماذج رئيسة (PRM) و(FEM) و(REM)مع المفاضلة بين هذه النماذج من خلال اختباري فيشر.وهوسمان. وقد أُجري هذا التحليل باستعمال البرنامج الإحصائي(EViews-13) . توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: أن المرونة المالية تعد مفهوماً ديناميكياً يتأثر بالمتغيرات الداخلية والخارجية على حد سواء، إلا أن نتائج التحليل الاحصائي أوضحت أن المحددات الداخلية (القيمة السوقية، جودة الموجودات، حجم الودائع، عمر المصرف) كان لها تأثير أكثر وضوحاً في تفسير المرونة المالية لدى المصارف عينة البحث. أما على صعيد التوصيات، فقد أكدت نتائج البحث على ضرورة قيام المصارف بتوظيف المرونة المالية في تحقيق عوائد مستدامة، وعدم الاكتفاء بتكديس السيولة بشكل مفرط على حساب الربحية.

الكلمات الرئيسية: المحددات الداخلية، المرونة المالية، القطاع المصرفي.

المقدمة

شهد النظام المالي العالمي خلال العقود الثلاث الاخيرة تحولات جوهرية وتحديات وتقلبات اقتصادية ومالية عديدة، كان أبرزها الأزمة المالية العالمية 2008، التي مثلت نقطة تحول فاصلة في التفكير المالي والمصرفي. فقد كشفت هذه الازمة عن هشاشة العديد من المؤسسات المالية، وأبرزت الحاجة الماسة الى قدرة هذه المؤسسات - وعلى رأسها المصارف – على التكيف السريع مع الظروف العادية التي تتسم بالاضطراب وعدم اليقين، وما تحمله من فرص وتحديات في آن واحد. إن مثل هذه الظروف الاستثنائية تفرض على المصارف ضرورة تبني سياسات واستراتيجيات مالية وإدارية مرنة، قادرة على دعم بقائها واستمرارها ونموها في بيئة أعمال شديدة التقلب. فالأزمات عادة ما تنعكس سلباً على مستويات ربحيتها وتدفقاتها النقدية، وتؤدي الى تراجع العائد المتوقع من الاستثمار، وهو ما يضع المصارف أمام ضغوط متزايدة. غير أن هذه الظروف ذاتها يمكن أن تتيح فرصاً استثنائية، خصوصاً في ظل انخفاض أسعار الاصول، الأمر الذي يسمح للمصارف ذات المرونة المالية العالية والجدارة الائتمانية القوية بالوصول بسهولة الى اسواق رأس المال لتلبية احتياجاتها التمويلية للتوسع وتعزيز مركزها التنافسي. وبالتالي، فإن غياب المرونة المالية قد يقود الى قرارات استثمارية دون المستوى الأمثل، وانخفاض كفاءة الاداء، وربما مخاطر الانهيار.

منهجية البحث

اولاً: اهمية البحث: تبرز أهمية البحث من كونها تتناول موضوع المرونة المالية كآلية استراتيجية تمكن المصارف من مواجهة هذه التحديات بفعالية. فالمؤسسات المالية ذات المرونة العالية لا تقتصر قدرتها على امتصاص الصدمات فحسب بل تمتلك أيضاً الأدوات التي تمكنها من تحويل التهديدات إلى فرص استثمارية، مما يعزز قدرتها التنافسية ويضمن استدامة

نموها. كما سعى البحث لتقديم رؤية واضحة حول كيفية تأثير بعض المحددات الداخلية على المرونة المالية للمصارف في عينة البحث.

ثانيـاً: أهـداف البحـث: يهدف البحث إلى الإسهام في تطوير الفهم العلمي والعملي لمفهوم المرونة المالية في المصارف التجارية العراقية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف المتكاملة على النحو الآتي:

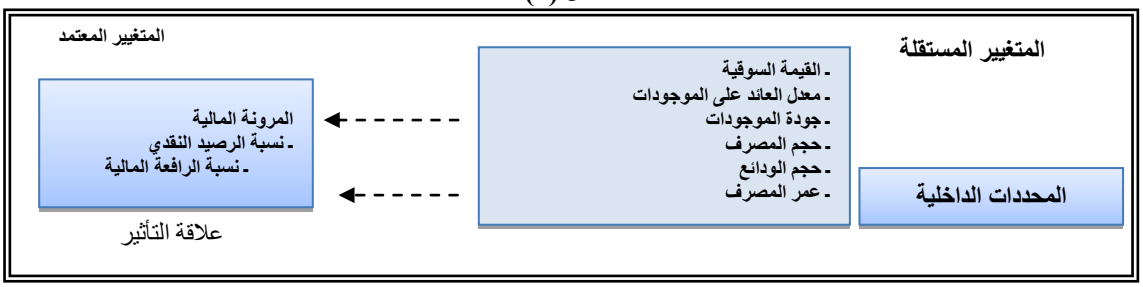
1. استعراض الأدبيات والدراسات السابقة المحلية والاجنبية ذات الصلة بمفهوم المرونة المالية، مع التركيز على محدداتها الداخلية (القيمة السوقية، الربحية، جودة الموجودات، حجم المصرف، حجم الودائع، عمر المصرف).
2. تحليل المحددات الداخلية وبحث تأثيرها في تعزيز المرونة المالية للمصارف عينة البحث.

ثالثاً: مشكلة البحث: تواجه المصارف التي تفتقد للمرونة المالية بفعل المحددات الداخلية للمصارف، مشاكل في القرارات الاستثمارية ورفع كفاءة الأداء المصرفي خلال الأزمات المالية. وعليه، فإن مشكلة البحث تكمن في تساؤلات الآتية:

1. ما مدى امتلاك المصارف عينة البحث للمرونة المالية؟
2. كيف تتفاعل المحددات الداخلية لتعزيز أو تقليل المرونة المالية في المصارف عينة البحث؟
3. هل توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية بين المحددات الداخلية والمرونة المالية؟

رابعاً : االنموذج وفرضيات البحث

الشكل (1)



يستند البحث الى الفرضيات الاتية وهي:

1. **الفرضـية الرئيسـة الأولى**: تؤثر المحددات الداخلية تأثيراً معنوياً في المرونة المالية من خلال مؤشر (نسبة الرصيد النقدي)، ولاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى ست فرضيات فرعية على النحو الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للقيمة السوقية على المرونة المالية.
الفرضية الفرعية الثانية: وجود تأثير ذو دلالة إحصائيةلمعدل العائد على الموجودات على المرونة المالية.
الفرضية الفرعية الثالثة: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الموجودات على المرونة المالية.
الفرضية الفرعية الرابعة: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم المصرف على المرونة المالية.
الفرضية الفرعية الخامسة: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الودائع على المرونة المالية.
الفرضية الفرعية السادسة: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لعمر المصرف على المرونة المالية.

2. **الفرضية الرئيسـة الثانيـة:** تؤثر المحددات الداخلية تأثيراً معنوياً في المرونة المالية من خلال مؤشر (نسبة الرافعة المالية)، ولاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى ست فرضيات فرعية على النحو الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للقيمة السوقية على المرونة المالية.

الفرضية الفرعية الثانية: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل العائد على الموجودات على المرونة المالية.
الفرضية الفرعية الثالثة: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للجودة الموجودات على المرونة المالية.
الفرضية الفرعية الرابعة: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية حجم المصرف على المرونة المالية.
الفرضية الفرعية الخامسة: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الودائع على المرونة المالية.
الفرضية الفرعية السادسة: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لعمر المصرف على المرونة المالية.

خامسا: مجتمع وعينة البحث: من أجل اختبار الفرضيات بشكل عملي، وقع الاختيار على المصارف التجارية العراقية الخاصة لتكون مجتمع البحث، وشملت العينة (12) مصرفاً، وهي (الاستثمار العراقي، الاقتصاد للأستثمار والتمويل، الأهلي العراقي، الائتمان العراقي، الخليج التجاري، المتحد للأستثمار، الموصل للتنمية والاستثمار، بابل، سومر التجاري، التجاري العراقي، بغداد، الشرق الاوسط العراقي للأستثمار)، وتمثل 50% من مجمل المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2007-2023).

المحور الاول: إطار مفاهيمي

اولاً: المحددات الداخلية: تعد المرونة المالية عاملاً حاسماً في قدرة المصارف على التكيف مع المتغيرات والتحديات المالية والاقتصادية. ولا تنشأ المرونة بمعزل عن شبكة من العوامل المؤثرة؛ إذ تعتمد المصارف على استراتيجيات وسياسات داخلية محددة تعزز من قدرتها على التكيف. ومن هذا المنطلق، يمثل تحليل المحددات الداخلية للمرونة المالية خطوة محورية لفهم عناصر القوة والقيود التي تؤثر في قدرة المصارف على مواجهة الأزمات وضمان استدامتها المالية.

1. القيمة السوقية: تعد القيمة السوقية من أهم وأقدم المفاهيم في الدراسات المصرفية، وذلك لإرتباطها الوثيق بتقييم الأداء المالي للمصارف على المدى الطويل. وتعرف القيمة السوقية للمصرف بانها "القيمة السوقية المقدرة من حيث الاموال في تاريخ معين مع الاخذ بنظر الاعتبار مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية" (الخفاجي، 2022: 48).وتشير الدراسات الى أن القيمة السوقية تمثل السعر الذي يعتقد بأنه يعكس القيمة الحقيقية للمصرف في نظر أصحاب المصالح، سواء المستثمرين أو المقرضين، وبناءً على تلك الدراسات يعرفها (زيدان، 2024: 21) بأنها "الثمن الذي يرى أصحاب المصالح أنه يعبر عن قيمة المصرف". وفي نفس السياق يعرفها (صوان وزائد، 2020: 46) بأنها " سعر السهم خلال التداول في الأسواق المالية والذي يخضع ويتأثر بعوامل الطلب والعرض والظروف الأقتصادية".

2. الربحية: تعبر عن قدرة المصرف على تحقيق عوائد من خلال استثمار موارده بكفاءة وفاعلية، وتعد مؤشراً رئيساً على أداء المصرف واستمراريته (Wadi & Dhaireb, 2021: 124). ويعرفها (الساري، 2023: 18) بأنها "القدرة على تحقيق الربح الذي تطمح إليه المصارف لتحقيق أهدافها والتوسع والتنوع في خدماتها المالية، وتدل على الكفاءة والقدرة على مواجهة الصدمات التي يتعرض لها القطاع المصرفي".

3. جودة الموجودات: شهدت العقود الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل المؤسسات الوطنية والدولية بجودة الموجودات نظراً لدورها الحيوي في استقرار النظام المالي. ففي عام 1995، أصدر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي "معايير السلامة والملاءة"، التي ألزمت المصارف بتقديم تقارير دورية حول انخفاض وتدهور جودة الموجودات، إضافة الى وضع أنظمة رقابة

فعالة للكشف المبكر عن المشكلات المحتملة واتخاذ التدابير التصحيحية (Kadioglu, et al., 2017: 60). ويرى (مشكور وفليح، 2020: 109) بأن جودة الموجودات "تتعلق بمراجعة أو تقييم للمخاطر الائتمانية المرتبطة بالموجودات، فضلا عن القروض والمحافظ الاستثمارية، وإن مدى فعالية الإدارة في مراقبة مخاطر الائتمان يمكن أن تؤثر على نوع التصنيف الائتماني للمصرف". و يضيف (Quadri, et al., 2023, p. 67) أن جودة الموجودات تعد قضية استراتيجية ترتبط بالحوكمة وتشغل اهتمام صناع القرار والجهات الرقابية والمستثمرين. أما (Chantha, et al., 2024: 1376) فيشير الى أن جودة الموجودات تمثل احدى المحددات الأساسية للصحة المالية للمصرف.

4. حجم المصرف: هنالك شبه إجماع على مستوى الدراسات النظرية والتطبيقية العملية على أن المصارف الكبيرة غالباً ما تتمتع بسمعة أفضل، فضلاً عن الخبرة والقدرة على إدارة المخاطر والاستفادة من اقتصاديات الحجم. ولديها القدرة على التوسع والتنويع في أنشطتها التشغيلية وهو ما يجعلها أقل عرضة للمخاطر وذات عوائد أقل تذبذباً، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى أسواق المال والمعلومات بشكل أكثر كفاءة. كما يمكنها الحصول على التمويل الخارجي بتكاليف أقل (سبهان ويعقوب، 2024: 320). ويعرف (Alex, 2023: 3) حجم المصرف بأنه إجمالي الأصول الصافية، والودائع النقدية، بالإضافة الى مقدار رأس المال الذي يحتفظ به المصرف لتأمين عملياته وتلبية المتطلبات التنظيمية. ويرى (Yulianti, et al., 2018: 208) أن حجم المصرف هو مقدار الثروة التي يمتلكها.

5. حجم الودائع: تعد الودائع المصرفية إحدى أشكال الثروة المالية الممكنة للوحدات الاقتصادية، وبالنسبة للمصارف التجارية، تعتبر الودائع مصدر تمويل منخفض التكلفة، بينما تعد بالنسبة للمستثمرين أصولًا سائلة وآمنة (Pitonakova, 2016: 528). تمثل الودائع شريان الحياة للمصارف والمصدر الرئيسي للسيولة والتمويل، وتشكل غالبا أكثر من 90% من الالتزامات، كونها من أرخص مصادر التمويل وأكثرها استقراراً (Haddawee& Flayyih, 2020:227). إن قدرة المصرف على جذب الودائع من مختلف الشرائح كالحكومات والمؤسسات والأفراد، تعد مقياساً مهماً لتعزيز ثقة الجمهور، لذلك تبنت المصارف سياسات تسويقية لاستقطاب أكبر قدر من الودائع. فضلا عن أن ارتفاع حجم الودائع يعني زيادة قدرة المصرف على خلق الائتمان ومن ثم تحقيق الارباح (Rose& Hudgins, 2008: 138).

6. **عمر المصرف:** يتفق العديد من الإقتصاديين على أن العمر الزمني للمؤسسة المالية منذ تأسيسها يلعب دوراً محورياً في تحقيق استقرارها المالي. ويعرف عمر المصرف بانه "الفترة الزمنية التي انقضت منذ تأسيسه وبدء مزاولته للأنشطة المصرفية" (Fadilah, et al., 2022: 89). وينظر الى العمر أيضاً على أنه المرحلة الزمنية التي تستقر فيها خصائص وقدرات معينة لدى المصرف. غير أن هناك آراء مختلفة حول نقطة البداية التي يجب اعتمادها في قياس عمر المصرف؛ فبينما يرى البعض أن القياس يجب ان يبدأ من تاريخ إدراجها في السوق المالي، باعتبار أن الإدراج أكثر أهمية من الناحية الاقتصادية، يرفض آخرون هذا الطرح مؤكدين أن المؤسسة تعد كياناً قانونياً حياً منذ لحظة التأسيس الرسمي(Rahman & Yilun, 2021: 104.

ثانياً: المرونة المالية

مفهوم المرونة المالية وتطورها التاريخي: إن مفهوم المرونة المالية ليس جديداً، ولكن الى وقت قريب، لم ينظر إليه باعتباره محدداً أساسياً لسياسات الشركات المالية (Denis, 2011: 667). بدأت الدراسات الحديثة في هذا المجال في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من

القرن الماضي، خصوصاً بعد الدراسة الشهيرة التي أجراها موديلياني وميلر في عام (1958-1961) حول تمويل الشركات، والتي قدمت نظرية غياب هيكل تمويل أمثل، وتأثير المرونة المالية على القيمة السوقية للشركة. و منذ ظهور هذه نظرية، شهد المجال جدلاً واسعاً حول ما إذا كانت المرونة المالية تؤثر فعلياً على القيمة السوقية للشركة، خصوصاً في ظل افتراض سوق رأس مال كامل وعدم مواجهة الشركة أي قيود في الحصول على التمويل (Fadel & Hussein, 2024: 71). في عام 1971، أشار (Donaldson and Agapos) الى أن المديرين الماليين لا يركزون على الاستفادة المثلى من الديون كما تنبأت نظرية المبادلة (Tradeoff Theory)، بل يستخدمون جزءاً من الدين كحاجز ضد الأحداث غير المتوقعة، وهذا يدل على أن فكرة المرونة المالية كانت موجودة قبل عقود، لكنها حظيت باهتمام أقل مقارنة بنظريات هيكل رأس المال التقليدية (الخفاجي، 2020: 36). في ضوء هذه التطورات العملية، ظهرت الحاجة إلى إطار نظري مستقل للمرونة المالية. فقدمت دراسة "نظرية المرونة المالية Financial Flexibility Hypothesis "، وفيها قدم الباحثان (Myers & Majluf, 1984: 191) انموذجاً يوضح كيف تدير الشركات مصادر تمويلها لتقليل تكاليف عدم التماثل في المعلومات، مفضلة التمويل الداخلي أولاً، ثم الديون، وأخيراً إصدار الأسهم، لضمان قدرتها على التكيف مع الفرص المالية المستقبلية. كما أظهرت دراسة (DeAngelo & DeAngelo, 2007: 3-4) أن المرونة المالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهيكل رأس المال وسياسة توزيع الأرباح، حيث أن الشركات المرنة أكثر قدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية واستغلال الفرص الاستثمارية، بينما الاعتماد المفرط على الديون يحد من هذه القدرة. في دراسة اجراها الباحثان (Graham & Harvey) في عام 2001 من خلال استبانة شملت 392 مديراً مالياً في الولايات المتحدة الأمريكية أن رغبة الإدارة في الاحتفاظ بالمرونة المالية كان العامل الرئيسي المؤثر في قرارات التمويل، متفوقة على النظريات التقليدية مثل نظرية ترتيب أولويات التمويل (بلعلمي، 2019: 77). بعد الأزمة المالية العالمية عام (2008)، اظهرت الادبيات أن الشركات ذات المرونة العالية كانت أكثر قدرة على الحفاظ على سيولتها واعادة الهيكلة وفق الاحتياجات، بينما الشركات الاقل مرونة تعرضت لفقدان الثقة والمشاكل في التمويل(Alves &Francisco, 2015:134-135). ونتيجة لذلك، أصبحت عملية اكتساب المرونة المالية والحفاظ عليها بعد أزمة 2008 ذات أهمية كبيرة للمصارف، فسعت الى تحقيق المرونة المالية من خلال الاحتفاظ بأرصدة نقدية كبيرة أو زيادة قدرتها على الاقتراض، ويختار العديد منها الاحتفاظ بمستوى منخفض من المديونية أو حتى عدم استعمال الرافعة المالية مطلقاً (Cui,2021: 32). تشير الدراسات الى أن مفهوم المرونة المالية "هي قدرة الشركة في الحصول على الموارد المالية بشكل فوري لتقليل أو الاستفادة من الحالات غير القابلة للتنبؤ، استغلال الفرص الاستثمارية الهامة، وتحقيق أقصى قيمة للشركة" (Handayani & Arsjah, 2024: 5908). وفي نفس سياق يعرف (العامري، 2018: 32) هي قدرة منشات الاعمال وامتلاكها مجموعة من البدائل التي تستطيع من خلالها مواجهة الأزمات واستغلال الفرص الاستثمارية وأعادة بناء هيكل رأس المال بما يتلاءم مع فكر ونهج الادارة. ويرى (Zhang & Liu) أن المرونة المالية هي قدرة شاملة ومنهجية للتكيف بنشاط مع التغيرات البيئية، والتعامل مع عدم اليقين في النظام، والاستثمار الاستراتيجي للأصول المالية خلال الأزمات الاقتصادية والإدارة الفعالة للمخاطر المالية(Zhang & Liu, 2022: 1). ويضيف (Li, et al.,2025) بأن المرونة المالية هي قدرة المؤسسة على التكيف وتوفير موقع استراتيجي في السوق وتحقيق ميزة تنافسية طويلة الأجل. وبناء على وجهات النظر المختلفة والتعاريف

السابقة، تعرف الباحثتان المرونة المالية على أنها قدرة المصارف في تهيئة مواردها المالية بسرعة وفعالية وذلك للاستجابة للتغيرات غير المتوقعة في التدفقات النقدية أو توفر الفرص الاستثمارية، مما يمكنها من اتخاذ الإجراءات التفاعلية والوقائية لتعظيم قيمتها وتحقيق أهدافها المطلوبة.

أهمية المرونة المالية: تبرز أهمية المرونة المالية من خلال مجموعة من الجوانب التي تساهم بشكل مباشر في تعزيز استقرار المؤسسات وقدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتتمثل أهمية وفقا لدراسات(العسكري، 2023: 49) و(حسين، 2021: 30) و (Fadel & Hussein, 2024: 72) و(Islam & Wang, 2019: 246) و (Yunica & Rokhim, 2023: 174):

1. إنَّ المؤسسات التي تتمتع بمرونة مالية عالية تكون أقل اعتماداً على التمويل الخارجي، مما يمنحها حرية أكبر في اتخاذ قرارات استثمارية مثلى، لا سيما خلال فترات الأزمات الاقتصادية.
2. المرونة المالية من أفضل الأدوات التي تستعمل كأصول غير ملموسة للمؤسسة لمكافحة الضغوطات الاقتصادية لذا تتفوق المؤسسات المرنة ماليًا على المؤسسات غير المرنة.
3. تتيح المرونة المالية للمصارف الحفاظ على قدرة اقتراض احتياطية كافية وتقليل التأثير السلبي لصدمات السيولة على الاستثمار، وتجنب الضائقة المالية، وتحقيق استقرار العمليات.
4. للمرونة المالية دور رئيسي في تحقيق الاستقرار المالي على مستوى المصارف من خلال ادارة المخاطر مثل مخاطر الافلاس وعدم التسديد
5. المصارف التي تتمتع بالمرونة المالية تمتلك القدرة على جمع الأموال بسرعة وبتكاليف أقل في فترات الأزمات، وهذا يساعد المصارف على تجنب الصعوبات المالية والتكيف مع الظروف المتغيرة في السوق.
6. تعد المرونة المالية عاملاً مهما لجذب العملاء لأن وجود سيولة لدى المصرف تعني المزيد من الثقة والإطمئنان للعملاء في تعاملاتهم مع المصارف.

وعليه، ترى الباحثتان بإن المرونة المالية عنصر أساسي في تعزيز استدامة المصارف وضمان بقائها في السوق، إذ تنعكس أهميتها على مختلف الجوانب المصرفية. فهي تمكن المصارف من الاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة، والحصول على التمويل بتكلفة منخفضة، وسداد التزاماتها المالية في مواعيدها المحددة. كما تسهم في تعزيز قدرتها التنافسية من خلال إعادة هيكلة رأس المال والموجودات بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والمالية. والأهم من ذلك، تبرز المرونة المالية كعامل حاسم في استجابة المصارف للتغيرات المتكررة في بيئة الأعمال، فضلاً عن مواكبة التحولات التكنولوجية السريعة بكفاءة وفعالية.

مقاييس المرونة المالية: لا يعتمد قياس المرونة المالية على مؤشرات كمية جامدة بل يتاثر بدرجة كبيرة بقدرة المديرين على تقييم خيارات النمو المستقبلية وتقدير امكانيات التكيف مع الظروف غير المتوقعة (شاكر، 2021: 53-54)، ومن ابرز المقاييس التي يعتمد عليها الباحثون في هذا المجال، ما يأتي:

1. نسبة السيولة: تشير السيولة الى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية بشكل فوري، من خلال تحويل أصوله إلى نقد بسرعة ودون تكبد خسائر. لذا، لا تعني السيولة فقط تحويل الأصل إلى نقد، بل تتضمن الحفاظ على قيمته أثناء عملية التحويل (Ahmed, et al., 2021: 4). هناك نتيجتان لتقييم قياس نسبة السيولة: إذا كانت الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها، فتُعتبر في حالة سيولة. أما إذا لم تتمكن من الوفاء بهذه الالتزامات، فتُعتبر في حالة عدم سيولة مما يعكس ضعفاً في المرونة المالية وارتفاع المخاطر التشغيلية (Sinurat&Ilham,2024:28). ولهذه النسبة العديد

من المؤشرات التي تستعمل لقياسها وكالاتي:

أ. نسبة الرصيد النقدي Monetary Fund Ratio: تعكس هذه النسبة مدى قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل من خلال ما يمتلكه من نقد وما يعادله فقط. ولهذا توصف هذه النسبة بانها الاكثر تحفظا بين مؤشرات السيولة، لانها تركز حصرا على الاصول ذات الطبيعة السائلة تماماً (Anindya, et al , 2024: 6618). وقع الاختيار على نسبة الرصيد النقدي لكونها تمثل مستوى النقد المتاح لدى المصرف بصورة مباشرة، مما يعكس قدرته على مواجهة الالتزامات الطارئة والمحافظة على درجة مناسبة من المرونة المالية. و يمكن احتساب نسبة الرصيد النقدي وفق المعادلة الاتية: (النعيمي و الحوري، 2021: 212):

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق + الارصدة اخرى السائلة}}{\text{الودائع ومافي حكمها}} \times 100 \quad \text{.....(1)}$$

ب. نسبة توظيف : تشير هذه النسبة إلى مدى ملاءمة توظيف الأموال المتاحة للمصرف، أي بمعنى مدى استعمال المصرف للودائع تلبية لحاجات العملاء والمؤسسات من القروض والتسليفات. وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة، دلت على قدرة المصرف على توظيف الأموال وتقديم القروض. ولكن يؤدي ذلك الارتفاع في الوقت نفسه إلى انخفاض قدرة المصرف على تلبية طلبات السحب للودائع من قبل المودعين. وتحسب هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية (النصراوي، 2021: 31): نسبة التوظيف = $\frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$.....(2)

ت. نسبة السيولة القانونية: هي متطلب تنظيمي يجب على المصارف الالتزام به لضمان قدرتها على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل. تمثل هذه النسبة نسبة الأصول السائلة للمصرف إلى التزاماته قصيرة الأجل، وهي مقياس لقدرة البنك على تحمل صدمات السيولة، وتشير نسبة السيولة القانونية المرتفعة إلى مستوى أقل من المخاطر بالنسبة للبنك (Al-Ibbini&Shaban, 2023: 272). وتقاس بالنسبة الآتية (الحمودي، 2023: 485):

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{أرصدة نقدية + اصول شبه نقدية}}{\text{الودائع}} \times 100 \quad \text{.....(3)}$$

بناء على ما سبق، تعتبر السيولة من أهم محددات المرونة المالية، إذ تمكن المصرف من الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل دون الاعتماد على التمويل الخارجي المكلف. كلما ارتفعت مستويات السيولة، زادت قدرة المصرف على الصمود أمام الضغوط التمويلية غير المتوقعة. أظهرت الأدبيات أن المصارف ذات السيولة المرتفعة، تتمتع بمرونة مالية أعلى، حيث تكون أقل عرضة لمخاطر الازمات الائتمانية، واكثر قدرة على الاستمرار في تقديم خدماتها بكفاءة في ظل تقلبات السوق (Cornett et al., 2011: 301).

2. نسبة الرافعة المالية: تمثل الرافعة المالية العلاقة بين مصادر التمويل بالديون وحقوق الملكية، وتعكس فلسفة الوصول الى المزيج الامثل من التمويل الذي يحقق التوازن بين المخاطر والعوائد. حيث يمكن الاقتراض المصارف من تعظيم العوائد المتوقعة للمساهمين عند الاستعمال الكفوء لكنه بالمقابل يزيد من المخاطر المالية في حال سوء الادارة (جلال، 2022: 41). ويعرفها (النقشبندي، 2024: 836) بأنها "مدى اعتماد المصرف في تمويل موجوداتها على مصادر التمويل ذات الفائدة الثابتة سواء كان قرضا او سندا او سهما ممتازاً مما يؤثر على صافي نشاط المصرف، أو هي العلاقة بين الاموال الخاصة للمصرف و الاموال التي تمت استدانتها بهدف تمويل النشاطات الإستثمارية لتعظيم الربح". ويكمن ذلك باستعمال النسب التالية (Hilo, et al., 2024: 20):

أ. مضاعِف حقوق الملكية = $\frac{\text{إجمالي الموجودات}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$ .....(4)

ب. اجمالي الديون الى حقوق الملكية: وقع الاختيار على نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية لكونها تمثل أحد المؤشرات الرئيسة للرافعة المالية، إذ توضح مدى اعتماد المصرف على الاقتراض لتمويل أنشطته، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على قدرته في الحفاظ على مرونته المالية. اجمالي الديون الى حقوق الملكية = $\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$ .....(5)

ويرى (Gropp & Heider) أن الاعتماد المفرط على الديون يؤدي إلى تآكل المرونة المالية، حيث يزيد من أعباء الفوائد ويرفع احتمالات التعثر خلال الازمات. وعلى العكس من ذلك، فان المصارف التي تمتلك نسب مرتفعة من رأس المال تتمتع بمرونة مالية أكبر كونها اكثر قدرة على امتصاص الخسائر وتحمل المخاطر دون التاثير المباشر على استقرارها المالي او اعتمادها المفرط على التمويل الخارجي. وبالتالي، فان هيكل راس المال المتوازن يعزز من مرونة المصرف (Gropp & Heider, 2010: 590).

3. التدفقات النقدية: تمثل التدفقات النقدية حجر الاساس في قياس مرونة المصارف كونها تعكس قدرتها الفعلية على توليد السيولة والوفاء بالالتزامات. ويعرفها (حلو، 2022: 120) بانها "قدرة المصرف على توفير تدفقات نقدية صافية فضلاً عن قدرته على الوفاء بالتزاماته وآثار عملياته على مركزها المالي خلال فترة زمنية معينة". وأوضح (Dahham, 2023: 387) بأن قائمة التدفق النقدي تمثل أداة مهمة لإظهار المدفوعات والمقبوضات، وتمكن الإدارة من تقدير السيولة الحالية واستشراف المستقبل. ويرى (Oladimeji & Aina, 2018: 3) أن التدفقات النقدية الإيجابية تعني أن المصرف يتمتع بسيولة عالية، مما يساهم في تغطية نفقات التشغيلية، وبالتالي زيادة مرونته المالية. أما التدفقات النقدية السلبية فتؤدي إلى تراجع التصنيف الائتماني للمصرف، وارتفاع تكلفة التمويل الخارجي، تقليص فرص الاستثمار في مشاريع مربحة، وضعف القدرة في مواجهة الصدمات الاقتصادية. وصعوبة حصول على التمويل الخارجي مما يقلل من مرونته المالية (عبدالله واخرون.، 2022: 179). وتقاس بالنسبة الآتية (سعيد، 2024: 84):

نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى المطلوبات المتداولة = $\frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي}}{\text{مطلوبات المتداولة}} \times 100$ .....(6)

ثالثا: التحليل النظري للعلاقات بين متغيرات البحث

1. العلاقة الدالية بين القيمة السوقية والمرونة المالية: هناك علاقة تبادلية بين القيمة السوقية والمرونة المالية، فمن جهة، بيَّنت الدراسات أنَّ المرونة المالية تعد من العوامل الجوهرية التي تعزز من القيمة السوقية للمصارف والشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية. إذ أن المؤسسات التي تتمتع بمستوى عالٍ من المرونة – سواء عبر الاحتفاظ بمستويات ملائمة من السيولة، أو تقليل الاعتماد المفرط على الديون، أو تنويع مصادر التمويل – تكون أكثر قدرة على مواجهة تقلبات السوق والأزمات المالية والاقتصادية. هذه القدرة على التكيف تمنح المستثمرين ثقة أكبر في استقرار المصرف واستمراريتها، وهو ما ينعكس بشكل مباشر في ارتفاع أسعار أسهمه وتحقيق قيمة سوقية أعلى. وبعبارة أخرى، فإن المرونة المالية تعمل كآلية لطمأنة المستثمرين والمودعين بأن المصرف قادر على التعامل مع الضغوط المفاجئة دون التأثير على أدائه أو توزيعاته، فيزيد الطلب على أسهمه وارتفاع قيمته السوقية (الدباغ، 2024: 161-162). ومن جهة أخرى، تدعم القيمة السوقية المرونة المالية للمصرف بشكل غير مباشر، من خلال تسهيل الحصول على التمويل وزيادة رأس المال، لاسيما إذا ترافقت مع مؤشرات أخرى مثل الربحية المرتفعة أو حجم

ودائع مستقر، إذ يؤدي هذا التفاعل الى مضاعفة أثر القيمة السوقية في تعزيز قدرة المصرف على التكيف مع الأزمات والاحتفاظ بمرونة مالية أعلى.

2. العلاقة الدالية بين (ROA) والمرونة المالية: تعد الربحية من أكثر المحددات الداخلية تأثيراً في المرونة المالية، إذ يعبر معدل العائد على الموجودات عن كفاءة المصرف في توظيف موارده لتحقيق أرباح. هذه الأرباح تمكنه من تمويل استثماراته داخلياً وتوسيع قاعدته الرأسمالية، ما يقلل من الاعتماد على التمويل الخارجي، و إن ارتفاع هذا المعدل يعكس كفاءة الإدارة المالية وحسن تخصيص الموارد. وبالتالي، فإن ارتفاعه يعد عاملاً أساسياً في تعزيز المرونة المالية (Berger & Bouwman, 2013: 16). غير أن الربحية لا تعمل بمعزل، فهي تعزز أثر السيولة من خلال توفير فوائض يمكن استعمالها لمواجهة الأزمات، كما تقلل من أثر التضخم على القوة الشرائية للأرصدة النقدية. فضلاً عن ذلك، فإن الربحية العالية تزيد من ثقة المودعين والمستثمرين، ما يرفع من حجم الودائع والقيمة السوقية في الوقت ذاته (Sunaryo, et al.2023: 103).

3. العلاقة الدالية بين جودة الموجودات والمرونة المالية: تعتبر مؤشراً أساسياً على قوة المركز المالي للمصرف. وبشكل عام، ارتفاع القروض المتعثرة أو الموجودات منخفضة الجودة يضعف التدفقات النقدية المستقبلية، وتراجع القدرة على مواجهة الأزمات(Louzis et al., 2012). ومن المقاييس المستخدمة هنا نسبة إجمالي القروض إلى اجمالي الموجودات، والتي تحمل آثاراً مزدوجة، إذ إنَّ ارتفاعها يعزز الإيرادات من الفوائد لكنه في الوقت ذاته يزيد من مخاطر السيولة والائتمان. وتتجلى أهمية هذا المؤشر في تفاعله مع االسيولة والربحية، فالمصرف ذو السيولة القوية أو الربحية المرتفعة يمكن أن يمتص جزئياً أثر تراجع جودة الموجودات. في حين إذا ترافق ضعف الموجودات مع انخفاض حجم الودائع أو القيمة السوقية، فإن المرونة تتأثر بشكل سلبي مضاعف (حميد و محمد، 2024: 6).

4. العلاقة الدالية بين حجم المصرف والمرونة المالية: غالباً ما تمنح وفورات الحجم المصارف الكبرى ميزة خفض تكاليف التمويل وتنويع مصادره. إذ أن المصارف الأكبر تحظى بثقة أكبر من المستثمرين والمودعين وتتمكن من الحصول على التمويل بشروط أفضل مقارنةً بالمصارف الأصغر. ومع ذلك، قد يكون الحجم الكبير سلاحاً ذو حدين، فبينما يعزز المرونة عبر الموارد الضخمة، فإنه يزيد في الوقت ذاته من تعرض المصرف للمخاطر النظامية نظراً لتشابكه الكبير مع النظام المالي. في المقابل، قد تتمتع المصارف الأصغر بمرونة تشغيلية أكبر وقدرة أعلى على التكيف السريع مع المتغيرات التنظيمية والاقتصادية، بفضل بساطة هياكلها الادارية وانخفاض مستويات البيروقراطية فيها. إلا أنها تواجه عادةً تحديات في الحصول على التمويل الخارجي بتكاليف منخفضة وقد تعاني من ضعف امتصاص الصدمات الكبرى مقارنة بالمصارف الكبيرة. ومن ثم، فإن العلاقة بين حجم المصرف والمرونة المالية ليست خطية، بل تعتمد على مزايا الحجم الكبير من جهة، ومرونة المصارف الصغيرة من جهة أخرى، وما إذا كانت الإدارة قادرة على استثمار هذه الخصائص لتعزيز المرونة ضمن بيئة اقتصادية ومالية متقلبة. وتتضح أهمية هذا العامل أكثر عند ربطه بالمحددات الأخرى، فالمصرف الكبير الذي يتمتع بربحية مرتفعة وقاعدة ودائع قوية يكون أكثر مرونة بكثير من مصرف أقل حجماً لكنه منخفض الكفاءة أو يفتقر إلى إدارة المخاطر (Demirgüç-Kunt & Huizinga, 2010).

5. العلاقة الدالية بين حجم الودائع والمرونة المالية: يعد حجم الودائع عنصراً محورياً في قياس مرونة المصارف المالية، كونه يعكس مستوى الثقة الذي يمنحه العملاء للمصرف. فالودائع تشكل مصدر تمويلي داخلي مستقر منخفض التكلفة، يتيح للمصرف تعزيز سيولته والوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل دون الحاجة المفرطة غلى التمويل الخارجي عالي الكلفة. ومن ثَمَ، فإن ارتفاع حجم الودائع

يعزز قدرة المصارف على مواجهة الأزمات المالية والتقلبات المفاجئة بمرونة أكبر، ويمنح مساحة أوسع لغدارة موارده بكفاءة (Diamond & Rajan, 2001: 295).

6. العلاقة الدالية بين عمر المصرف والمرونة الماليـة: ينظر إلى عمر المصرف بوصفه محددا داخليا يعكس خبرة المؤسسة المالية في التعامل مع الأزمات، إذ غالبا ما تتمتع المصارف الأقدم بقدرة أكبر على بناء شبكات واسعة من العلاقات مع المستثمرين والعملاء، فضلاً عن اكتسابها خبرة تراكمية في إدارة المخاطر. وتشير الدراسات إلى ان المصارف الاكبر عمرا ميزة نسبية في التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والمالية، مما يعزز من مرونتها المالية. غير أن هذا العامل قد يكون سلاحًا ذا حدين؛ فبينما يمنحها الخبرة والسمعة، قد يجعلها عرضة للبيروقراطية والجمود التنظيمي الذي قد يحد من سرعة الاستجابة للمتغيرات (Beck et al., 2013: 436-438).

المحور الثاني: الجانب التطبيقي

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل البحث لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة التحليل والنتائج، وفي هذه البحث يعتمد على المتغيرات التفسيرية الداخلية هي (القيمة السوقية، نسبة الربحية ROA، جودة الموجودات، حجم المصرف، حجم الودائع، عمر المصرف). أما فيما يتعلق بالمتغير التابع تم قياس المرونة المالية من خلال مؤشرين أساسيين، هما (نسبة الرصيد النقدي ونسبة الرافعة المالية). ويعزى اختيار هذين المؤشرين إلى كونهما من أبرز الأدوات المستخدمة في الأدبيات المالية لقياس مدى قدرة المصارف على مواجهة الصدمات المالية والتكيف مع التغيرات في البيئة التشغيلية، مما يجعلهما الأكثر ملاءمة لتفسير مستوى المرونة المالية لدى المصارف التجارية. والجدول (1) يلخص متغيرات البحث وطريقة حساب كل متغيرات البحث. وتعتمد هذه البحث على بيانات بانل الساكنة(Static Panel Data) ، وذلك من خلال تتبّع عينة مكوّنة من (12) مصرفًا تجاريًا مدرجًا في سوق العراق للأوراق المالية، خلال فترة (2007-2023)، ويمكن صياغة أانموذج البحث بالصيغ الاتية:

الأانموذج الأول: أثر مؤشر المتغيرات (القيمة السوقية، نسبة الربحية، جودة الموجودات، حجم المصرف، حجم الودائع، عمر المصرف) في المرونة المالية من خلال مؤشر نسبة الرصيد النقدي.

$$Y1=a+(\beta 1X1it)+(\beta 2X2it)+(\beta 3X3it)+(\beta 4X4it)+(\beta 5X5it)+(\beta 6X6it)+\varepsilon it$$

الأانموذج الثاني: أثر مؤشر المتغيرات (القيمة السوقية، نسبة الربحية، جودة الموجودات، حجم المصرف، حجم الودائع، عمر المصرف) في المرونة المالية من خلال مؤشر نسبة الرافعة المالية.

$$Y2=a+(\beta 1X1it)+(\beta 2X2it)+(\beta 3X3it)+(\beta 4X4it)+(\beta 5X5it)+(\beta 6X6it)+\varepsilon it$$

جدول (1) ملخص احتساب متغيرات البحث

الرمز	أسم المتغير	طريقة الحساب	المصدر
X1	القيمة السوقية	سعر الاغلاق × رأس المال المدفوع	(صوان وزائد، 2020: 46)
X2	ROA	صافي الربح / إجمالي الموجودات	(Sunaryo, et al., 2023: 103)
X3	جودة الموجودات	إجمالي القروض/ إجمالي الموجودات	(حميد و محمد، 2024: 6)
X4	حجم المصرف	إجمالي الموجودات	(Endria & Fathony,2020:114)
X5	حجم الودائع	إجمالي الودائع	(السرحان، 2021: 6)
X6	عمر المصرف	السنة الحالية ـ سنة تأسيس المصرف	(Asiah, et al., 2024: 126)
Y1	نسبة الرصيد النقدي	النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق + الارصدة اخرى السائلة / الودائع ومافي حكمها	(النعيمي و الحوري، 2021: 212)
Y2	نسبة الرافعة المالية	إجمالي ديون/ حقوق الملكية	(Hilo, et al., 2024: 20)

المصدر: من اعداد الباحثتان في ضوء المصادر الواردة في الجدول

تقدير معلمات الأانموذج الأول: من أجل تحديد أثر المحددات الداخلية في المرونة المالية من منظور (نسبة الرصيد النقدي) للمصارف موضوع البحث خلال الفترة (2007-2023) باستعمال (بانل ساكن) بناء على توافقه مع خصائص ومتغيرات البحث سنقوم بتقدير هذه العلاقة اعتماداً على النماذج الآتية: أانموذج الانحدار التجميعي (PRM) أانموذج التأثيرات الثابتة

(FEM)، وأانموذج التأثيرات العشوائية (REM) والجدول (2) يوضح نتائج تقدير المعلمات لنماذج انحدار (Panel) لبيان أثر المحددات الداخلية في المرونة المالية.

جدول (2) نتائج تقدير المعلمات لنماذج انحدار (panel) لتأثير المحددات الداخلية في المرونة المالية

T*N = 17*12 = 204			N= 12	T = 17 (2007-2023)
المتغيرات	أانموذج	أانموذج انحدار التجميعي (PRM)	أانموذج تأثيرات الثابتة (FEM)	أانموذج تأثيرات العشوائية (REM)
	Constant	1.273938	5.663206	5.634403
قيمة السوقية X1	Coefficient	0.392502	0.484466	0.462668
	Std. Error	0.094063	0.098291	0.095266
	t-Statistic	4.172773	4.928908	4.856574
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
معدل العائد على الموجودات X2	Coefficient	-0.389971	-0.269189	-0.312398
	Std. Error	1.459203	1.666589	1.649312
	t-Statistic	-0.267249	-0.161521	-0.189411
	Prob.	0.7896	0.8719	0.8500
جودة موجودات X3	Coefficient	-0.074463	-0.195479	-0.172616
	Std. Error	0.042302	0.057414	0.054047
	t-Statistic	-1.760301	-3.40471	-3.193827
	Prob.	0.0799	0.0008	0.0016
حجم المصرف X4	Coefficient	-0.055234	-0.163613	-0.179179
	Std. Error	0.170926	0.258835	0.252686
	t-Statistic	-0.323145	-0.632113	-0.709098
	Prob.	0.7469	0.5281	0.4791
حجم الودائع X5	Coefficient	-0.355311	-0.58186	-0.540181
	Std. Error	0.133190	0.170677	0.164779
	t-Statistic	-2.667695	-3.409132	-3.278216
	Prob.	0.0083	0.0008	0.0012
عمر المصرف X6	Coefficient	0.029418	0.064129	0.06109
	Std. Error	0.011672	0.017699	0.017
	t-Statistic	2.520396	3.623263	3.593486
	Prob.	0.0125	0.0004	0.0004
R-squared		0.148603	0.526682	0.215811
F-statistic		3.980162	12.17471	9.035838
Prob(F-statistic)		0.00000	0.00000	0.00000

المصدر: من أعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews V.13)

يتبين من النتائج المستخلصة في الجدول (2) تقدير معلمات (Panel الساكن) من خلال أانموذج الانحدار التجميعي (PRM) والتأثيرات الثابتة (FEM) والعشوائية (REM) الخاصة بتقدير أثر المحددات الداخلية في المرونة المالية، أن أانموذج التأثيرات الثابتة (FEM) قد حقق قيمة معامل التحديد (R-squared) إذ بلغ (0.526682)، هذا يشير إلى أن المحددات الداخلية المتمثلة (القيمة السوقية، معدل العائد على الموجودات، جودة الموجودات، حجم المصرف، حجم الودائع، عمر المصرف) تفسر ما نسبته (52.6%) من التغيرات التي طرأت على المرونة المالية من منظور (نسبة الرصيد النقدي) بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يشملها الأانموذج. أما أانموذج الانحدار التجميعي (PRM) وأانموذج التأثيرات العشوائية (REM) حقق قيمة معامل التحديد (R-squared) تقدر (14.8%، 21.5%) وعلى التوالي، وهي قيمة ضعيفة نسبياً وتؤشر محدودية الفاعلية بالرغم من وجودها وتأثيرها النسبي ولكنها مقبولة لحد ما، وأن النسبة المتبقية للانموذجين تعود لعوامل خارجة عن نطاق وحدود النماذج. أما فيما يخص القيمة Prob(F-statistic) للنماذج الثلاثة فقد بلغت (0.00000) وهي أقل من (5%) مما يدل على معنوية هذه النماذج، وبناء على نتائج الجدول (2) يتضح أن أانموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو مقبول أكثر مقارنة بانموذج الانحدار التجميعي (PRM) وأانموذج التأثيرات العشوائية (REM)، ومن أجل إجراء مقارنة نهائية وتحديد الأانموذج المناسب لتقدير المقبول أكثر، سنعتمد على اختبار فيشر واختبار (Hausman)، ويوضح الجدول أدناه نتائج هذه المفاضلة.

جدول (3) نتائج اختبار(F)المقيد واختبار (Hausman)لأثر المحددات الداخلية على المرونة المالية(المفاضلة بين النماذج)

	Prob.	d.f	Statistic	EffectsTest
اختبار إحصائية F	0.00000	-11.186	13.014865	Cross-section F
	Prob.	**Chi-Sq. d.f.**	**Chi-Sq. Statistic**	**Test Summary**
Hausman Test	0.0039	6	3.872565	Cross-section random

المصدر: من أعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews V.13)

من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة اختبار احصائية F أقل من (5%)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن أانموذج الانحدار التجميعي (PRM) هو الأفضل، و نقبل الفرضية البديلة التى تنص على أن أانموذج التأثير الثابت (FEM) هو الأفضل. وبناء على نتيجة اختبار(Hausman)في الجدول (3) يتضح أن قيمة الأختبار الاحتمالية (.Prob) بلغت (0.00390) وهي معنوية عند المستوى (5%) وبدرجة الحرية (6) والتي تشير لعدد المتغيرات المستقلة، كما يُستنتج أن قيمة الاحتمالية أقل من مستوى (5%) لذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن أانموذج التأثير العشوائي (REM) هو الأفضل، و نقبل الفرضية البديلة التى تنص على أن أانموذج التأثير الثابت (FEM) هو الأفضل.أما معادلة الانحدار من الجدول (2) في ظل اختبار التأثير الثابت (FEM) فيتم توضيحها كما يأتي:

Y1 = 5.663206 + 0.484466X1 - 0.26919X2 - 0.19548X3 - 0.16361X4 - 0.58186X5 + 0.064129X6

تشير معادلة الانحدار المتعدد الى وجود علاقة سواء كان طردية او عكسية بين المتغير المستقل (المحددات الداخلية) و المتغير التابع (المرونة المالية) من منظور مؤشر (نسبة الرصيد النقدي).

اختبار الفرضية الرئيسة الاولى: اختبار الفرضية فرعية (H1) توجد علاقة طردية بين القيمة السوقية والمرونة المالية، إذ يتضح انه عند زيادة (القيمة السوقية) بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة في المرونة المالية بمقدار (0.484466) وحدة، وكذلك يترافق انخفاض (القيمة السوقية) بوحدة واحدة مع تقليل في المرونة المالية بنفس القيمة، وقدرت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار معامل الانحدار في الأانموذج الأول بلغت (0.0000) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%)، مما يدل على أن (القيمة السوقية) له أثر معنوي في المرونة المالية، ومن ثم نقبل الفرضية الفرعية الاولى (H1) تستدعي وجود أثر معنوي، كما ونرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر المعنوي.

اختبار الفرضية الفرعية (H2) هناك علاقة عكسية بين معدل العائد على الموجودات والمرونة المالية، فإن أي زيادة في (معدل العائد على الموجودات) بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض في المرونة المالية بمقدار (0.269189-) وحدة، وعلى الجانب الاخر إذا انخفض (معدل العائد على الموجودات) بوحدة واحدة يترتب عليه تزايد في المرونة المالية (0.269189-) وحدة. وقدرت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار معامل الانحدار في الأانموذج الأول بـ (0.8719) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، مما يدل على أن (معدل العائد على الموجودات) له أثر غير معنوي في المرونة المالية، ومن ثم نرفض الفرضية الفرعية الثانية (H2) ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر معنوي.

اختبار الفرضية الفرعية (H3) هناك علاقة عكسية بين جودة الموجودات والمرونة المالية، إذ يتضح انه عند زيادة (جودة الموجودات) بوحدة واحدة أدى الى انخفاض في المرونة المالية بمقدار (0.195479-) وحدة، وعلى الجانب الاخر إذا انخفضت (جودة الموجودات) بوحدة واحدة يترتب عن ذلك تزايد في المرونة المالية بنفس القيمة . وقدرت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار معامل الانحدار في الأانموذج الأول ب(0.0008) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%)، مما يدل على أن (جودة الموجودات) له أثر معنوي في المرونة المالية، ومن ثم نقبل الفرضية الفرعية الثالثة (H3) التي تنص على وجود تأثير معنوي ونرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم معنوية التأثير.

اختبار الفرضية فرعية (H4) هناك علاقة عكسية بين حجم المصرف والمرونة المالية، فإن أي زيادة في (حجم المصرف) بوحدة واحدة من شأنه أن يؤدي الى انخفاض في المرونة المالية بمقدار

(0.163613-) وحدة، وعلى الجانب الاخر إذا انخفضت (حجم المصرف) بوحدة واحدة يترتب عن ذلك تزايد في المرونة المالية بنفس القيمة. وقدرت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار معامل الانحدار في الأانموذج الأول بلغت (0.5281) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، مما يدل على أن (حجم المصرف) له أثر غير معنوي في المرونة المالية، ومن ثم نرفض الفرضية الفرعية الرابعة (H4) ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود معنوية التأثير.

اختبار الفرضية فرعية (H5) هناك علاقة عكسية بين حجم الودائع والمرونة المالية، إذ يتضح ان زيادة (حجم الودائع) بوحدة واحدة من شأنه أن يؤدي الى انخفاض في المرونة المالية بمقدار (0.58186-) وحدة، وعلى الجانب الاخر يتضح أن انخفاض (حجم الودائع) بوحدة واحدة يترتب عليه تزايد في المرونة المالية بنفس القيمة. وقدرت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار معامل الانحدار في الأانموذج الأول بلغت (0.0008) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%)، مما يدل على أن (حجم الودائع) له أثر معنوي في المرونة المالية، ومن ثم نقبل الفرضية الفرعية الخامسة (H5) التي تنص على وجود تأثير معنوي، ونرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم معنوية التأثير.

اختبار الفرضية فرعية (H6) توجد علاقة طردية بين عمر المصرف والمرونة المالية، إذ يتضح أن زيادة (عمر المصرف) بسنة واحدة من شأنه أن يؤدي الى زيادة في المرونة المالية بمقدار (0.064129) وحدة، ويلاحظ أن هذه العلاقة في سياق الزيادة فقط حيث لا يمكن أن يتناقص عمر المصرف بمرور الزمن، مما يعني أن العلاقة غير قابلة للعكس بطبيعتها الزمنية. وقدرت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار معامل الانحدار في الأانموذج الأول بلغت (0.0004) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%)، مما يدل على أن (عمر المصرف) له أثر معنوي في المرونة المالية، ومن ثم نقبل الفرضية الفرعية سادسة (H6) تستدعي وجود أثر معنوي، كما نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم معنوية التأثير.

تقدير معلمات الأانموذج الثاني: من أجل تحديد أثر المحددات الداخلية في المرونة المالية من منظور (نسبة الرافعة المالية) للمصارف موضوع البحث خلال الفترة (2007-2023) باستعمال (بانل ساكن) بناء على توافقه مع خصائص ومتغيرات البحث سنقوم بتقدير هذه العلاقة اعتماداً على النماذج الآتية: أانموذج الانحدار التجميعي (PRM)، أانموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، وأانموذج التأثيرات العشوائية (REM) والجدول (4) يوضح نتائج تقدير المعلمات لنماذج انحدار (Panel) لبيان أثر المحددات الداخلية في المرونة المالية.

الجدول (4) نتائج تقدير المعلمات لنماذج انحدار (panel) لتأثير المحددات الداخلية في المرونة المالية

T*N = 17*12 = 204			N= 12	T = 17 (2007-2023)
المتغيرات	انموذج	أانموذج الانحدار التجميعي (PRM)	أانموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	أانموذج التأثيرات العشوائية (REM)
	Constant	1.273938	-9.558526	-8.088559
قيمة السوقية X1	Coefficient	-0.207222	-0.319205	-0.234484
	Std. Error	0.059669	0.068151	0.05429
	t-Statistic	-3.472866	-4.683796	-4.319083
	Prob.	0.0006	0.0000	0.0000
معدل العائد على الموجودات X2	Coefficient	-1.747251	0.438779	-1.35061
	Std. Error	1.216591	1.155547	1.063595
	t-Statistic	-1.436186	0.379715	-1.269853
	Prob.	0.1525	0.7046	0.2056
جودة موجودات X3	Coefficient	-0.050129	-0.12305	-0.067179
	Std. Error	0.026987	0.039809	0.025853
	t-Statistic	-1.857522	-3.091027	-2.598524
	Prob.	0.0647	0.0023	0.0101
حجم المصرف X4	Coefficient	-0.644936	-0.102306	-0.556153
	Std. Error	0.160988	0.179466	0.146369
	t-Statistic	-4.006122	-0.570058	-3.799662
	Prob.	0.0001	0.0093	0.0002
حجم الودائع X5	Coefficient	1.205529	0.841654	1.15109
	Std. Error	0.095644	0.118341	0.088726

	t-Statistic	12.60436	7.112134	12.97349
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
عمر المصرف X6	Coefficient	-0.030827	-0.071908	-0.038584
	Std. Error	0.009476	0.012272	0.008929
	t-Statistic	-3.25326	-5.85959	-4.321131
	Prob.	0.0013	0.0000	0.0000
R-squared		0.68014	0.781242	0.655857
F-statistic		69.81568	39.07385	62.57269
Prob(F-statistic)		0.00000	0.00000	0.00000

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews V.13)

يتبين من النتائج المستخلصة في جدول (4) تقدير معلمات (Panel الساكن) من خلال أانموذج الانحدار التجميعي (PRM) والتأثيرات الثابتة (FEM) و التأثيرات العشوائية (REM) الخاصة بتقدير أثر المحددات الداخلية في المرونة المالية، يتبين أن الأنماذج الثلاثة لديها قدرة تفسيرية جيدة حيث تتجاوز قيمة معامل التحديد (R-squared) النصف، وكانت أعلى قيمة لها للانموذج التأثيرات الثابتة (FEM) بلغت(78.1%)، وأانموذج الانحدار التجميعي (PRM) و التأثيرات العشوائية (REM) بنسبة (68%، 65.5%) على التوالي، هذا يشير إلى أن المحددات الداخلية المتمثلة بـ (القيمة السوقية، معدل العائد على الموجودات، جودة الموجودات، حجم المصرف، حجم الودائع، عمر المصرف) تفسر من التغيرات التي طرأت على المتغير التابع المرونة المالية من منظور (نسبة الرافعة المالية)، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يشملها الأانموذج. أما فيما يخص القيمة Prob(F-statistic) للنماذج الثلاثة إذ بلغت (0.00000) وهي اقل من (5%) مما يدل على معنوية هذه النماذج، وبناء على نتائج الجدول (4) يبدو أن أانموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو أكثر قبولاً مقارنة بالانموذج الانحدار التجميعي (PRM) وأانموذج التأثيرات العشوائية (REM)، ومن أجل إجراء مقارنة نهائية وتحديد الأانموذج المناسب لتقدير اكثر المقبول، سنعتمد على اختبار فيشر واختبار (Hausman)، ويوضح الجدول أدناه نتائج هذه المفاضلة.

الجدول (5) نتائج اختبار(F) المقيد واختبار (Hausman) لأثر المحددات الداخلية على المرونة المالية (المفاضلة بين النماذج)

اختبار إحصائية F	Prob.|	d.f	Statistic	EffectsTest
	0.00000	(11.186)	7.579183	Cross-section F
Hausman Test	Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
	0.00000	6	56.921832	Cross-section random

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews V.13)

ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة اختبار احصائية F أقل من (5%)لذلك نرفض الفرضية الصفرية التي تنص أن أانموذج الانحدار التجميعي (PRM)هو الأفضل، و نقبل الفرضية البديلة التى تنص انموذج التأثير الثابت(FEM)هو الأفضل. وبناء على نتيجة اختبار(Hausman)في الجدول(5)يتضح أن قيمة الأختبار الاحتمالية(.Prob) بلغت(0.00000)وهي معنوية عند المستوى (5%) وبدرجة الحرية (6) والتي تشير لعدد المتغيرات المستقلة، كما يستنتج أن قيمة احتمالية أقل من مستوى (5%) لذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص عليه أن أانموذج التأثير العشوائي (REM) هو الأفضل، و نقبل الفرضية البديلة التى تنص أانموذج التأثير الثابت (FEM) هو الأفضل. اما معادلة الانحدار من الجدول (4) في ظل اختبار التأثير الثابت (FEM) فيتم توضيحها كما يأتي:

$$Y2 = -9.558526 - 0.319205X1 + 0.438779X2 - 0.12305X3 - 0.102306X4 + 0.841654X5 - 0.071908X6$$

تشير معادلة الانحدار المتعدد الى وجود علاقة سواء كانت طردية او عكسية بين المتغير المستقل (المحددات الداخلية) و المتغير التابع (المرونة المالية) من منظور مؤشر (نسبة الرافعة المالية).

اختبار فرضية الرئيسة الثانية: اختبار الفرضية فرعية (H1) هناك علاقة عكسية بين القيمة

السوقية و الرافعة المالية، إذ يتضح انه عند زيادة (القيمة السوقية) بوحدة واحدة من شأنه أن يؤدي الى انخفاض الرافعة المالية بمقدار (0.319205-) وحدة وبالتالي تتعزز المرونة المالية وعلى الجانب الاخر إذا انخفضت (القيمة السوقية) بوحدة واحدة يترتب عن ذلك تزايد في الرافعة المالية بنفس القيمة، وهو ما يعكس انخفاضا في المرونة المالية. وقدرت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار معامل الانحدار في الأانموذج الثاني بلغت (0.0000) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%)، مما يدل على أن (القيمة السوقية) له أثر معنوي في المرونة المالية من منظور الرافعة المالية، ومن ثم نقبل الفرضية الفرعية الاولى (H1) التي تستدعي وجود أثر معنوي، كما نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم معنوية التأثير.

اختبار الفرضية فرعية (H2) هناك علاقة طردية بين معدل العائد على الموجودات والرافعة المالية، فإن زيادة في (معدل العائد على الموجودات) بوحدة واحدة ادى الى ارتفاع الرافعة المالية بمقدار (0.438779) وحدة ومما يؤدي الى انخفاض المرونة المالية، وعلى الجانب الاخر إذا انخفضت (معدل العائد على الموجودات) بوحدة واحدة مع تقليل في الرافعة المالية بنفس القيمة وبالتالي يعكس الى تعزيز المرونة المالية. وقدرت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار معامل الانحدار في الأانموذج الثاني بلغت (0.7046) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، مما يدل على أن (معدل العائد على الموجودات) له أثر غير معنوي في المرونة المالية، ومن ثم نرفض الفرضية الفرعية الثانية (H2) ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص عدم معنوية التأثير.

اختبار الفرضية فرعية (H3) هناك علاقة عكسية بين جودة الموجودات والرافعة المالية، إذ يتضح ان زيادة (جودة الموجودات) بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الرافعة المالية بمقدار (0.12305-) وحدة وهو مايدل على تحسن مستوى المرونة المالية، وعلى الجانب الاخر إذا انخفضت (جودة الموجودات) بوحدة واحدة يترتب عن ذلك تزايد في الرافعة المالية بنفس القيمة مما يشير الى انخفاض مستوى المرونة المالية. وقدرت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار معامل الانحدار في الأانموذج الثاني بلغت (0.0023) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%)، مما يدل على أن (جودة الموجودات) له أثر معنوي في المرونة المالية، ومن ثم نقبل الفرضية الفرعية الثالثة (H3) التي تستدعي وجود أثر معنوي، كما نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر معنوي.

اختبار الفرضية فرعية (H4) هناك علاقة عكسية بين حجم المصرف والرافعة المالية، فإن أي زيادة في (حجم المصرف) بوحدة واحدة من شأنه أن يؤدي الى انخفاض في الرافعة المالية بمقدار (0.102306-) وحدة وبالتالي يساهم في رفع مستوى المرونة المالية، وعلى الجانب الاخر إذا انخفضت (حجم المصرف) بوحدة واحدة يترتب عن ذلك تزايد في الرافعة المالية بمقدار (0.102306) وحدة ومما يؤدي إلى انخفاض مستوى المرونة المالية. وقدرت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار معامل الانحدار في الأانموذج الثاني بلغت (0.0093) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%)، مما يدل على أن (حجم المصرف) له أثر معنوي في المرونة المالية، ومن ثم نقبل الفرضية الفرعية الرابعة (H4) التي تنص على وجود تأثير معنوي،كما نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم معنوية التأثير.

اختبار الفرضية فرعية (H5) هناك علاقة طردية بين حجم الودائع والرافعة المالية، إذ يتضح انه عند زيادة (حجم الودائع) بوحدة واحدة ادى الى ارتفاع الرافعة المالية بمقدار (0.841654) وحدة وبالتالي يضعف ذلك من المرونة المالية، وكذلك يترافق انخفاض (حجم الودائع) بوحدة واحدة يترتب عن ذلك انخفاض في الرافعة المالية بنفس القيمة وبالتالي تتمتع المصارف بالمرونة المالية أعلى. وقدرت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار معامل الانحدار في الأانموذج الثاني بلغت (0.0000) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%)، مما يدل على أن (حجم الودائع) له أثر معنوي في المرونة المالية، ومن ثم نقبل الفرضية الفرعية الخامسة (H5) التي تستدعي وجود أثر معنوي، كما نرفض

الفرضية الصفرية التي تنص على عدم معنوية التأثير.

اختبار الفرضية فرعية (H6) هناك علاقة عكسية بين عمر المصرف والرافعة المالية، فإن زيادة في (عمر المصرف) بمقدار سنة واحدة من شأنه أن يؤدي الى انخفاض في الرافعة المالية بمقدار (0.071908-) وحدة وبالتالي تتحسن المرونة المالية، ويلاحظ أن هذه العلاقة في سياق الزيادة فقط حيث لا يمكن أن يتناقص (عمر المصرف) بمرور الزمن، مما يعني أن العلاقة غير قابلة للعكس بطبيعتها الزمنية. وقدرت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار معامل الانحدار في الأانموذج الثاني بلغت (0.0000) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%)، مما يدل على أن (عمر المصرف) له أثر معنوي في المرونة المالية، ومن ثم نقبل الفرضية الفرعية سادسة (H6) التي تنص على وجود تأثير معنوي، كما نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود معنوية التأثير.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1. تمثل المرونة المالية مفهوماً ديناميكياً يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات الداخلية للمصرف، إذ تعتمد قدرة المصرف على التكيف على وفرة الموارد المالية وحسن إدارة القرارات الاستراتيجية.
2. تعد السيولة النقدية مؤشراً رئيساً لقياس المرونة المالية، لكونها تعكس قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل دون الحاجة إلى تصفية أصول أو اللجوء لتمويل الطارئ، مما يوفر درجة عالية من الأمان المالي.
3. تشكل المرونة المالية عنصراً جوهرياً في تعزيز الثقة لدى المستثمرين والمودعين، كونها مؤشراً ضمنياً على متانة المصرف وقدرته على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية.
4. تبين أن مؤشر الرافعة المالية يفسر المرونة المالية بدرجة أعلى من مؤشر نسبة الرصيد النقدي، مما يشير إلى أن هيكل رأس المال والسياسة التمويلية يمثلان عنصراً محورياً في تحديد مدى مرونة المصارف. وهذا يعكس أن الاعتماد على الديون بشكل مدروس قد يوفر مرونة أكبر من الاعتماد فقط على الاحتياطيات النقدية.
5. أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي للقيمة السوقية وعمر المصرف في تعزيز المرونة المالية من منظور نسبة الرصيد النقدي، مما يعني أن المصارف الأكبر والأقدم والأكثر مكانة في السوق قادرة على توفير سيولة أعلى والاحتفاظ بمرونة مالية قوية، وذلك لما تملكه من خبرة وسمعة تعزز ثقة المودعين والمستثمرين.
6. أشارت النتائج إلى وجود تأثر سلبي لكل من جودة الموجودات وحجم الودائع على المرونة المالية من منظور نسبة الرصيد النقدي، وهو ما يمكن تفسيره بأن تراجع جودة الموجودات يؤدي الى زيادة المخصصات الائتمانية، مما يقلل من السيولة، كما أن الاعتماد المفرط على الودائع كمصدر تمويلي يفرض التزامات كبيرة عليه ويجعل احتياطاته النقدية عرضة للانخفاض.
7. كشفت النتائج عن أثر عكسي للقيمة السوقية وجودة الموجودات وحجم المصرف وعمره في المرونة المالية من منظور الرافعة المالية، وهو ما يوضح أن المصارف الكبيرة أو ذات القيمة المرتفعة قد لا تحتاج إلى الاعتماد الكبير على الرافعة المالية، وبالتالي يظهر الأثر العكسي بسبب اعتمادها بدرجة أقل على التمويل الخارجي.
8. أظهرت النتائج غياب أثر معنوي لمعدل العائد على الموجودات على المرونة المالية من خلال نسبة الرصيد النقدي ونسبة الرافعة المالية. وهذا يدل على أن المرونة المالية ليست مرتبطة مباشرة بكل المتغيرات وإنما تتأثر بمجموعة محدودة منها فقط، مما يعكس استقلالية نسبية لهذه الخاصية.

ثانياً: التوصيات

1. من الضروري أن تستثمر المصارف العراقية في الرقمنة أو التكنولوجيا المالية لتحسين الكفاءة التشغيلية وقد أصبح لها دورا مهما في تعزيز المرونة المالية من خلال سرعة اتخاذ القرار وإدارة المخاطر.
2. توسيع الخدمات المصرفية المقدمة بما يتلائم مع احتياجات السوق، شرط اجراء دراسات جدوى وتقييم دوري لتفادي مخاطر التوسع غير المدروس.
3. ضرورة تعزيز حجم الموجودات شبه النقدية لتمويل مواقف السيولة الطارئة وتقليل التعرض للصدمات.
4. تبني مؤشرات للمرونة المالية تشمل النقد وما يعادله كأداة استراتيجية تضمن استمرارية المصارف في الأزمات.
5. ضرورة توظيف المرونة المالية في تحقيق عوائد مستدامة، وعدم الاكتفاء بتكديس السيولة بشكل مفرط على حساب الربحية.
6. توصي البحث بتصميم مؤشر خاص بالمرونة المالية، يتناسب مع خصوصية الاقتصاد العراقي، باشراف البنك المركزي العراقي وبالتعاون مع الجامعات.
7. تعزيز التثقيف المالي من خلال برامج توعية ودورات وندوات، لرفع مستوى الوعي المصرفي وزيادة ثقة العملاء.
8. تحديد مستويات مناسبة للرافعة المالية تتسق مع هيكل رأس المال للمصرف، لتقليل مخاطر التعثر.
9. دعوة الباحثين لتوسيع نطاق الدراسات لتشمل مصارف عربية وأجنبية، بهدف المقارنة بين البيئات الاقتصادية المختلفة. تشجيع استعمال نماذج قياسية متقدمة) مثل بانل (ARDL) لتحليل تأثير المحددات الداخلية والخارجية على المرونة المالية على المدى القصير والطويل.

المصادر Reference

1. بلعلمي، أسماء. (2019). دور المرونة المالية في الرفع من قدرة المؤسسة على الاستثمار دراسة لعينة من المؤسسات، طروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر.
2. جلال، الاء عزت. (2022). دور المرونة المالية في تحسين الأداء المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف الخاصة في العراق، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، العراق.
3. حسين، ندى نبيل. (2021). تقييم أداء عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية للمدة من 2013-2018 باستعمال مقاييس المرونة المالية، بحث الدبلوم العالي، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق.
4. حلو، سناء حسن. (2022). دور التدفقات النقدية في ربحية المصرف: بحث تطبيقي في عدد من المصارف الخاصة العراقية. مجلة كلية الرافيدين الجامعة للعلوم(51)، 118-129.
5. الحمودي، مروان عبدالرسول. (2023). أهمية السيولة المصرفية في مصارف التجاريةو الإسلامية في العراق للمدة (2017-2021). مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، 15(48)، 478-509.
6. الخفاجي، ايات حسين علي. (2020). تأثير بعض مؤشرات المرونة المالية في المخاطرة المصرفية (دراسة مقارنة لعينة من المصارف التجارية العراقية والاماراتية للمدة 2011-2018)، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
7. الخفاجي، شيماء هادي نعمة. (2022). تحليل الاستثمارات المصرفية وأثرها على القيمة السوقية عبر مؤشرات السلامة المالية. دراسة تحليلية من لعينة المصارف الخاصةالمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004-2020)، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الأدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
8. الدباغ، حارث غازي. (2024). المرونة المالية وأثرها في قيمة الشركة: دراسة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الريادة للمال والاعمال، 5 (1)، 161-173.

9. زيدان، هاني حمدان أبو الوفا. (2024). أثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة المصرفية على القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصريةدراسة تطبيقية. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة جامعة الأزهر، 31(1)، 1-44.
10. الساري، نور ماجد. (2023). التحليل المالي للعلاقة بين الربحية والمخاطر الائتمانية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010-2021)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.
11. سبهان، مخلد حامد علي ويعقوب، فيحاء عبد الله. (2024). تعزيز حجم الودائع المصرفية باستعمال مؤشرات السلامة المالية / بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2015-2022. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 19(67)، 314-325.
12. سعيد، لوڤان أكرم. (2024). الأثر التتابعي للتدفقات النقدية في تحليل المخاطر وبناء محفظة القروض للمصارف دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة (2010-2019)، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الأدارة و الاقتصاد، جامعة السليمانية، العراق.
13. شاكر، زهراء ثائر. (2021). تأثير معدل النمو الفعلي و المستدام في تعزيز المرونة المالية دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2011-2018، رسالة الماجستير، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.
14. صوان، احمد عمر وزائد، محمد عقيل. (2020). أثر رقابة المصرف المركزي في القيمة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 16، 32-76.
15. العامري، هدى هادي حسن. (2018). المرونة المالية وانعكاساتها في تحقيق التعافي المالي دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق الاوراق المالية، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
16. عبدالله، غيث أركان وخلف، مروى فاضل وحميد، طيبة ماجد. (2022). علاقة صافي التدفقات التشغيلية في تغطية الودائع (نسبة التغطية) واثرها على الكفاءة التشغيلية للمصارف باستعمال انموذج تحليل مغلف البيانات DEA لعينة من المصارف العراقية التجارية الخاصة. مجلة الادارة و الأقتصاد، 47(132)، 176-186.
17. العسكري، سجاد مانع محسن. (2023). دور المرونة المالية في تحقيق الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية في العراق، رسالة الماجستير، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
18. الغالبي، طاهر محسن منصور و لزبيدي، حيدر حمودي علي ا. (2017). دور مرونة الهيكل المالي للشركات في تجنب الأزمة المالية دراسة تحليليه في قطاع المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2006-2015). المجلة العراقية العلوم الإدارية، 13(52)، 133-170.
19. مشكور، سعود چايد وفليح، مصطفى رزاق. (2020). تأثير كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة في استمرارية الأرباح في المصارف التجارية / بحث تطبيقي في مصرف بغداد. مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصداية، 16(52)، 109.
20. النصراوي، محمد عبدالأمير حسن . (2021). أثر الشمول المالي في السيولة والربحية المصرفية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 2011-2019، رسالة الماجستير، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
21. النعيمي، زهراء أحمد والحوري، ماهر مناع عبيد. (2021). تحديد اتجاه العلاقة بين المرونة المالية والربحية المصرفية دراسة على عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة (2015-2020). مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 17(56)، 205-221.
22. النقشبندي، فراس محمد فؤاد. (2024). أثر استعمال الرافعة المالية في السيولة المصرفية - دراسة تحليلية للمصرف التجاري العراقي للمدة (2004-2022). مجلة جامعة زاخو للعلوم الإنسانية، 12(4)، 833-851.
23. Ahmed, F., Hayder Abdullah, A.-S., Jasim, M.-H., & Abdulameer, A. (2021). The impact of financial flexibility on the financial stability of banks: an analytical study of a sample of Iraqi banks for the period from 2006 to 2019. Academy of Entrepreneurship Journal, 27(6), 1-1
24. Alex, M. (2023). bank size and financial performance of commercial banks in kenya. master degree, business administration finance, kenyatta university.

25. Al-Ibbini, O., & Shaban, O. (2023). Impact of legal liquidity ratio on profitability: A longitudinal study of an emerging market. Corporate Governance and Organizational Behavior Review, 7(4), 272-279.
26. Alves, P., & Francisco, P. (2015). The Impact of Institutional Environment on the Capital Structure of Firms during Recent Financial Crises. The Quarterly Review of Economics and Finance, 129-146.
27. Ang, J., & Smedema, A. (2011). Financial flexibility: Do firms prepare for recession?. Journal of Corporate Finance, 17(3), 774-787.
28. Anindya, S., Sudaryo, Y., Sipahutar, D., Sofiati, N., & Ismail, G. (2024). Analysis Of Cash Ratio (CR), Debt To Equity Ratio (DER), And Return On Equity (ROE) On Ecomonic Value Added (EVA) In Digital Banks. Eduvest - Journal Of Universal Studies, 4(8), 6615-6628.
29. Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Merrouche, O. (2013). Islamic vs. conventional banking: Business model, efficiency and stability. Journal of Banking & Finance, 37(2), 433–447.
30. Berger, A. N., & Bouwman, C. H. (2013). How does capital affect bank performance during financial crises? Journal of Financial Economics, 109(1), 146–176.
31. Chantha, K., Sovanvatthana, K., Nathana, L., Jeny, R., Danit, V., & Nary, Y. (2024). Impact of asset quality on financial health of commercial banks in Cambodia. Finance & Accounting Research Journal, 6(8), 1375-1390.
32. Cornett, M. M., McNutt, J. J., Strahan, P. E., & Tehranian, H. (2011). Liquidity risk management and credit supply in the financial crisis. Journal of Financial Economics, 101(2), 297–312.
33. Cuia, W. (2021). Financial Flexibility During the Pre and Post Global Financial Crisis Periods. Frontiers in Artificial Intelligence and Applications, 341, 32-39.
34. Dahham, D. (2023). The extent of the impact of cash flow on financial performance: An applied study on a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period (2012-2021). Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, 19(62 part 2), 382-400.
35. DeAngelo, H., & DeAngelo, L. (2007). Capital structure, payout policy, and financial flexibility. Marshall school of business working paper no. FBE, 02-06.
36. Demirguc-Kunt, A., & Huizinga, H. (2010). Bank activity and funding strategies: The impact on risk and returns. Journal of Financial Economics, 98(3), 626-650.
37. Denis, D. (2011). Financial flexibility and corporate liquidity. Journal of Corporate Finance, 17(3), 667-674.
38. Diamond, D. W., & Rajan, R. G. (2001). Liquidity risk, liquidity creation, and financial fragility: A theory of banking. Journal of Political Economy, 109(2),287-327.
39. Fadel, A. M., & Hussein, H. M. (2024). The impact of financial flexibility of the banking
sector's capital structure on the general index of the Iraqi stock market. International Journal of Research in Finance and Management, 7(2), 70-77.
40. Fadilah, F., Uzliawati, L., & Mulyasari, W. (2022). The Effect of Firm Size and Firm Age on Sustainability Reporting and The Impact on Earnings Management. Jurnal Riset Akuntansi Terpadu, 15(1), 84-99.
41. Gropp, R., & Heider, F. (2010). The determinants of bank capital structure. The Review of Finance, 14(4), 587–622.
42. Haddawee, A., & Flayyih, H. (2020). The Relationship between Bank Deposits and Profitability for Commercial Banks. International Journal of Innovation, Creativity and

Change, 13(7), 226-234.
43. Handayani, T., & Arsjah, R. (2024). Pengaruh Intellectual Capital, Environmental Performance, Green Innovation, dan Financial Flexibility Terhadap Sustainable Growth. Jurnal Ekonomi, Keuangan & Bisnis Syariah, 6(7), 5904-5916.
44. Hilo, S. H., Mkalaf, K. A., & Al-Hadeethi, R. H. (2024). The Relationship between Financial Flexibility and Banking Efficiency: Application Study at Iraqi Private Banks. TECHNICAL JOURNAL OF MANAGEMENT SCIENCES, 1(1), 18-29.
45. Islam, R., & Wang, M. (2019). Financial Flexibility - A Synthesis of Literature Review. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 9(1), 245-256.
46. Kadioglu, E., Telceken, N., & Ocal, N. (2017). Effect of the Asset Quality on the Bank Profitability. International Journal of Economics and Finance, 9(7), 60-68.
47. Li, Z., Hyung, D., & Lee, D. (2025). Financial flexibility and corporate financing efficiency. International Review of Financial Analysis, 98.
48. Louzis, D. P., Vouldis, A. T., & Metaxas, V. L. (2012). Macroeconomic and bank-specific determinants of non-performing loans in Greece. Banking & Finance, 36(4), 1012–1027.
49. Oladimeji, O., & Aina, O. (2018). Cash Flow Management Techniques Practices of Local Firms in Nigeria. International Journal of Construction Management, 21(18), 1-9.
50. Pitonakova, R. (2016). Determinants of Household Bank Deposits: Evidence from Slovakia. Journal of Economics, Business and Management, 4(9), 528-533.
51. quadri, y., OmotosHo, I., Saheed, D., & Adio, B. (2023). board characteristics, asset quality and financial performance of deposit money bank. Copernican Journal of Finance & Accounting, 12(3), 65-78.
52. Rahman, J., & Yilun, L. (2021). Firm Size, Firm Age, and Firm Profitability: Evidence from China. Journal of Accounting, Business and Management, 28(1), 101-115.
53. Rose, P., & Hudgins, S. (2008). Bank Management and Financial Services (7th ed ed.). McGraw-Hill, New York.
54. Sinurat, M., & Ilham, R. (2024). Liquidity Ratio Analysis as an Assessment Tool For Measuring Financial Performance at PT.Archi Indonesia. Tbk. ACCOUNTINGPROGRESS, 3(1), 23-35.
55. Sunaryo, D., Lestari , E., Puryandani , S., & Hersugondo. (2023). The Influence of Investment Opportunity Set (IOS) and Return on Assetson The Quality of EarningsWith Company Size as A Moderation Variable. The 1st Proceeding of The International Conference on Business and Economics, 1(2), 96-121.
56. Wadi, M., & Dhaireb, M. (2021). The Importance of Liquidity and Profitability in Enhancing the Banking Value in Private Banks for the Period 2016 - 2019. Journal of Economics and Administrative Sciences, 27(129), 119-138.
57. Yulianti, E., Aliamin, & Ibrahim, R. (2018). The Effect of Capital Adequacy and Bank Size on Non Performing Loans in Indonesian Public Banks. Journal of Accounting Research, Organization and Economics, 1(2), 205-214.
58. Yunica, A. S., & Rokhim, R. (2023). Unveiling the hidden power: How ESG enhanced Indonesian companies' financial flexibility. Jurnal Siasat Bisnis, 27(2), 171-178.